

كو ماري عيراق  
داد كاي بالآي نيئتبحادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٣٨/اتحادية/٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٥/٣٠ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد الساسي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندی وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أسمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

#### الطلب

طلب عضو مجلس النواب الدكتور عمار طعمة بموجب الكتاب الصادر من مكتبه بعدد (٢٨٤) في ٢٠١٢/٥/٢ من المحكمة الاتحادية العليا ما نصه : -

أصدرت المحكمة الاتحادية العليا قرارها المرقم (١٢/اتحادية/٢٠١٠) وبالانساق في (٢٠١٠/٦/١٤) والمتضمن عدم دستورية الفقرة (رابعاً) من المادة (٣) من القانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٩ (قانون تعديل قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥) مستندة في قرارها على تفسيرها للتصوص الدستورية المتمثل (إن عملية تحويل صوت الناخب بدون إرادته من المرشح الذي انتخبه الى مرشح من قائمة أخرى لم تتجه إرادته الى انتخاب مرشح منها يشكل اعتداء على حقه بالتصويت والانتخاب وتجاوزاً على حرية التعبير عن الرأي وبالتالي يشكل مخالفة لأحكام المادة (٢٠) والمادة (٣٨) - أولاً من الدستور) . وحيث انه لايجوز سن قانون يتعارض مع الدستور ، ويتضح من تغليل قراركم عموميته لانتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات والاقضية ، وباعتبار ان إجراء الانتخابات يتوقف على قانون الانتخابات لمجالس المحافظات ويسرع إجرائها أو يتأخر بملاحظة سرعة أو تأخر أقرار قانون انتخابات مجالس المحافظات . نرجو من المحكمة الاتحادية العليا بيان هذا الرأي بالتعميم للتغديى تشريع قانون يخالف قرار المحكمة الاتحادية العليا الألف مما سيستغرق وقتاً طويلاً بإجراءات الطعن بعدم دستوريته وفقاً لقراريكم الصادر بتاريخ (٢٠١٠/٦/١٤) وقد يتسبب بتأخر إجراء الانتخابات عن موعدها المحدد. وتالياً لما تقدم نرجو بيان الرأي قبل الخوض بمراحل تشريع قانون انتخابات مجالس المحافظات ليئنبهنا مجلس النواب في إقراره للقانون .

#### القرار:

وضعت المحكمة الاتحادية العليا الطلب موضع التدقيق والمداولة ووجدت بان الطلب ورد من مكتب عضو مجلس النواب الدكتور عمار طعمة ، وحيث ان المادة (٥) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ أوجبت ان طلبت إحدى الجهات الرسمية الفصل

كوٲ ماري عيراق  
داد كاي بالآي ئينٲئحادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٣٨/تحدائية/٢٠١٢

في شرعية نص او قرار تشريعي او نظام او تعليمات او أمر فترسل الطلب الى المحكمة الاتحادية العليا بكتاب بتوقيع الوزير المختص ، او رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة . وحيث ان الطلب المشار اليه بتوقيع عضو مجلس النواب د. عمار طعمة فهو واجب الرد من الناحية الشكلية ، عليه قررت المحكمة الاتحادية العليا رد الطلب شكلاً وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٢/٥/٣٠ .

الرئيس  
مدحت المحمود

العضو  
فاروق محمد السامي

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
أكرم طه محمد

العضو  
أكرم احمد بابان

العضو  
محمد صائب النقشبندى

العضو  
عبدود صالح التميمي

العضو  
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو  
حسين أبو التمن